مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (2)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (2) 2019

# الأوضاع السياسية والاقتصادية في إمارة شرق الأردن 1921- 1939

**الدكتور حكمات العبد الرحمن***
**خالد العلي****

**(تاريخ الإيداع 7 / 2 / 2019. قبل للنشر في 15 / 4 / 2019)**

## □ ملخّص □

كانت منطقة شرق الأردن جزءاً من بلاد الشام، وقد خضعت للعثمانيين منذ عام 1516م، واستمرت تحت حكمهم لمدة أربعة قرون، وكون هذه المنطقة تقع على طريق الحج الشامي المتجه إلى مكة المكرمة منحها أهمية كبرى، مما دفع الدولة العثمانية لحماية هذا الطريق وإقامة مراكز لحمايته ولتأمين متطلبات الحجاج المختلفة من ماء وطعام وغيرها من الخدمات، ومما زاد من أهمية منطقة شرق الأردن هو مد الخط الحديدي الحجازي من دمشق إلى الحجاز قاطعاً منطقة شرق الأردن من شمالها إلى جنوبها، وكان افتتاح هذا الخط قد تم في عام 1908م.

كان لشرق الأردن في مجلس المبعوثان العثماني ممثل واحد وكان عن الكرك، وعندما قامت الثورة العربية الكبرى انضمت قبائل شرق الأردن إلى قوات الأمير فيصل بن الحسين المتجهة إلى دمشق، لتحرير بلاد الشام من العثمانيين.

**الكلمات المفتاحية:** عبدالله بن الحسين _ شرق الأردن _ مجلس تشريعي _ دينار أردني.

* أستاذ مساعد –قسم التاريخ –كلية الآداب والعلوم الأنسانية –جامعة دمشق– سورية
** طالب ماجستير –قسم التاريخ –كلية الآداب والعلوم الأنسانية –جامعة دمشق– سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (2)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (2) 2019

# The political and economic conditions in the Emirate of Eastern Jordan1939 -1921

**Dr. Hekmat ALabed ALrahman***
**Kaled ALAli****

**(Received 7 / 2 / 2019. Accepted 15 / 4 / 2019)**

## □ ABSTRACT □

The region of Eastern Jordan was part of the Levant, and it had been under Ottoman rule since 1516. and It continued under their rule four centuries. And the fact that This area is located on the Shami pilgrimage road heading to Makkah. Gave it great importance, which prompted the Ottoman Empire to protect This road and the establishment of centers to protect it and to secure the various requirements of pilgrims in terms of water food and other services, what increased the importance of East Jordan region is the extension of the Hijaz railway from Damascus to the Hijaz, crossing the eastern Jordan region from the north to the south , and the opening of this line took place in 1908.

East of Jordan in the Council of the Ottoman envoys had one envoy from Karak, and when the Great Arab Revolution joined the tribes of East Jordan to the forces of Prince Faisal bin Al -Hussein heading to Damascus, to liberate the Levant from the Ottomans.

**Keywords:** Abdullah Bin Al Hussein _ East of Jordan _ Legislative Council _ Jordanian Dinar

*Associate Professor, faculty of arts and humanities, Damascus University, Syria
**Postgraduate Student, faculty of arts and humanities, Damascus University, Syria

## مقدمة:

كانت منطقة شرق الأردن تشكل جزءاً من الدولة العثمانية وقد كانت موزعة على لوائين ضمن ولاية سوريا ، وهما لواء حوران ويتبع له أراضي شرق الأردن الواقعة بين نهر اليرموك والزرقاء ، ولواء الكرك ويضم أقضية السلط والطفيلية ومعان وناحية عمان ، ولكن بعد أن دخلت القوات الفرنسية إلى سوريا وطلبهم من الملك فيصل مغادرة البلاد في تموز 1920م ، وبعد مغادرته دمشق قام هربرت صموئيل بإقناع الفرنسيين بالموافقة على ضم منطقة شرق الأردن إلى مناطق الانتداب البريطاني ، وفي أثناء تواجد الملك فيصل في منطقة اللد أخذ منه صموئيل توقيعاً بالتنازل عن منطقة شرق الأردن للسلطات البريطانية الموجودة في فلسطين، وبذلك أصبحت منطقة شرق الأردن منفصلة عن سوريا تماماً وتابعة لفلسطين ، بعد ذلك أقترح تشرشل فكرة تقوم على استمالة الأمير عبدالله بن الحسين ومنحه منصب حاكم مؤقت مكلف باستعادة النظام في منطقة شرق الأردن كونها عبارة عن عشائر وقبائل ، كما عقد مؤتمر بين الأمير عبدالله ووزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل في القدس عام 1921م تقرر فيه تعيين الأمير عبدالله بن الحسين حاكماً على شرق الأردن ، وتوجه لتنظيم الإدارة فيها وإنهاء الحكومات المحلية الموجودة في هذه المنطقة.

## أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث في رغبة الدول الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا) في اقتسام أملاك الدولة العثمانية في المشرق العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وتقسيم بلاد الشام إلى دويلات مستقلة عن بعضها وترسيم حدود مصطنعة فيما بينها لفصل الوطن الواحد عن بعضه ، من أجل تحقيق أطماعها الاستعمارية ، ولتطبيق اتفاقاتها السرية مثل اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور.

أما هدف البحث فيكمن في ارضاء الأمير عبد الله بن الحسين ، وتعيينه ملكاً على دولة شرق الأردن تحت نظر الحكومة البريطانية الاستعمارية ووصايتها ، وبناء مؤسسات شرق الأردن لخدمة المصالح البريطانية.

## منهج البحث:

كتب هذا البحث من خلال المنهج الاستقرائي القائم على الاطلاع على المصادر والمراجع التاريخية التي تؤرخ لهذه الفترة من الزمن والمقارنة فيما بينها للحصول على الحقيقة التاريخية قدر الإمكان.

## أولاً_ الأوضاع السياسية في شرق الأردن من 1921- 1939

تطورت الحياة السياسية في إمارة شرق الأردن في الفترة من1921_1939م تطوراً كبيراً ؛ فقد باشر الأمير عبد الله بن الحسين[1] في تنظيم إمارته الجديدة ولكن تحت إشراف سلطات الانتداب البريطاني ، وذلك كون البلاد عبارة عن عشائر تحكمها العصبية القبلية والعادات والتقاليد وتنقصها الخبرة السياسية والإدارية، فأبناء شرقي الأردن تعودوا على الاستقلالية وعدم الخضوع لسيطرة حكومة مركزية ، هذا الأمر أدى لصدام عنيف بين التقاليد والأحكام القبلية التي

**[1] - عبدالله بن الحسين(1882-1951) : الابن الثاني للشريف حسين ولد بمكة تلقى علومه في الآستانة ، قام مع والده بالثورة العربية الكبرى على الدولة العثمانية 1916م ، وأصبح أميراً لشرق الأردن عام 1921م . عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة للملك عبدالله حقبة من تاريخ الأردن ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ط2، 1979م ، ص39.**

كانت سائدة وبين أجهزة الحكومة الأردنية التي قام الانتداب البريطاني بفرضها عليها[2]، هذا الأمر دفع الحكومة الجديدة لاتخاذ عدد من الإجراءات وهي:

1.إلغاء الحكومات المحلية المختلفة وإخضاع البلاد إلى سلطة مركزية واحدة مقرها عمان عاصمة الإمارة.

2.السيطرة الأمنية على البلاد، وفرض سلطة الأمير على الجميع ومنع قيام الغارات المختلفة.

3.فرض الضرائب و جبايتها.[3]

حصل تعاون كبير بين الأمير عبدالله وحكومته والمستشارين البريطانيين من أجل الحفاظ على المصالح البريطانية ، و كان اعتماد الأردن على بريطانيا بشكل كامل سياسياً و مالياً و عسكرياً ، وذلك في بناء القوات المسلحة لشرق الأردن ، كما عمل الأمير عبد الله على تشكيل نواة لجيش وطني لحماية حدود الإمارة مع فلسطين وسورية ، كل هذا كان نتيجة الاتفاق الذي تم بين الأمير عبد الله وونستون تشرشل Winston churchill[4] في مؤتمر القدس الذي تم فيه تعيين الأمير عبد الله بن الحسين أميراً على منطقة شرق الأردن[5] ، وتكون حكومة الأمير مستقلة ادارياً تستأنس برأي المندوب السامي البريطاني الموجود في عمان[6] مقابل معونات مالية يتلقاها سنوياً تقدر ب180.000 جنية استرليني ، تعهد الأمير بموجبها على احترام التزامات بريطانيا تجاه فرنسا في سوريا .[7]

لقد فكر الأمير عبد الله في الحصول على الاستقلال التام لشرق الأردن ، وذلك بعد أن أقر مجلس عصبة الأمم صك الانتداب البريطاني على فلسطين و منطقة شرق الأردن في24 تموز 1922م ، واستثناء منطقة شرق الأردن من أحكام تصريح بلفور ، وكانت أهمية شرق الأردن لبريطانيا تتمثل في:

1_ أنها تمثل حلقة من طريق بريطانيا البري بين البحر المتوسط والعراق والخليج.

2_ أن أميرها هاشمي وكان يهم بريطانيا تعديل صورتها أمام الهاشميين بعد نكثها لوعودها لهم.

3– أنها منطقة حربية ، ورغم عدم أهميتها فإن بريطانيا لا تريد أن تراها تخضع لنفوذ دولة أخرى.[8]

–من أجل تحقيق فكرة الاستقلال فقد سافر الأمير عبد الله إلى بريطانيا، وبدأت المفاوضات مع كلايتون KLAYTON[9] مندوباً عن الحكومة البريطانية يوم 16 تشرين الأول 1922م ؛ فقد طالب الأمير عبد الله باستقلال شرق الأردن استقلالاً تاماً وتعيين حدود شرق الأردن للحصول على منفذ للبحر المتوسط ، لكن الحكومة البريطانية ماطلت مع الأمير عبد الله ، فعاد إلى عمان في أوائل كانون الثاني 1923م ، وتوقفت المحادثات بين الحكومتين

**[2] - أبو دية (سعد) ، صفحات مطوية من تاريخ الأردن، البنك الأهلي الأردني ، عمان، ط1، 1998م ، ص165- 170. و Mariano de madrazo: palestina, madio siglo acordes historicos 1913- 1958, Editor nacional, Madrid,1964, p. 146.**

**[3] - خريسات (محمد) ، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية ، دراسات في الموقف الشعبي الأردني 1918- 1939م ، الجامعة الأردنية ، عمان، 1992م ، ص 38- 39.**

**[4] - ونستون تشرشل (1874-1965) : سياسي إنكليزي زعيم حزب المحافظين استلم عدداً من الوزارات ، منها وزارة المستعمرات البريطانية ، اشتهر بإسهامه في انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية . للمزيد عطية الله (أحمد)، القاموس السياسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط3 ، د ت ، ص 296.**

**[5] -lenczowski. G, The middle east in world affairs, London, 1956, p 371**

**[6] - غنيمي (رأفت) ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الاسلامية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 1992م ، ص 82.**

**[7]- الشوفاني (الياس) ، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ط3 ، 2003م ، ص 412.**

**[8] - منسي (محمود صالح) ، الشرق العربي المعاصر (الهلال الخصيب) ، مكتبة الاسكندرية ، 1990م ، ص 322.**

**[9] - الجنرال جلبرت كلايتون (1875- 1929م) : أنشأ المكتب العربي وهو جهاز المخابرات البريطاني في القاهرة عام 1914م ، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عين كلايتون مستشاراً لوزارة الداخلية المصرية ، ثم سكرتيراً عاماً لحكومة فلسطين ، ثم عين مندوباً سامياً لبريطانيا في العراق . للمزيد عطية الله ، القاموس السياسي، ص 1213- 1214.**

الأردنية والبريطانية إلى أن زار عمان هربرت صموئيل Herbert Samuel[10] المندوب السامي البريطاني وقام بإبلاغ الأمير عبد الله بأن بريطانيا على استعداد بالاعتراف رسمياً باستقلال شرقي الأردن في 15 أيار 1923م ، وعقد معاهدة مع الحكومة الأردنية لترتيب العلاقات بينهما وتنظيم شؤون الانتداب وكذلك منح الإدارة الوطنية في شرق الأردن شيئاً من الاستقلال.[11]

فصموئيل كان يخطط إلى جعل شرق الأردن ملجأ للفلسطينيين الذي كان ينوي تهجيرهم من أرضهم وإسكان اليهود محلهم ، فمنطقة فلسطين أغنى وأخصب من منطقة شرق الأردن الصحراء القاحلة ، ولذلك استجابت بريطانيا إلى دعوة الأمير عبد الله لتثبيت كيان إمارة شرق الأردن ، وخاصة فيما يتعلق بفصل منطقة شرق الأردن عن فلسطين وتثبيت حدودها ، كما قامت بريطانيا بمساعدته في ضم العقبة ومعان التابعتان لمملكة الحجاز إلى شرق الأردن وذلك في تموز 1925م ، كما اعترفت مملكة الحجاز بذلك الضم بعد توقيع معاهدة جدة بين بريطانيا ومملكة الحجاز في عام 1927م .[12]

ولكن بعد قيام الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش (1925– 1927م) ضد الفرنسيين قلقت بريطانيا من أن تصبح إمارة شرق الأردن ملاذاً للمجاهدين السوريين الثائرين ضد الانتداب الفرنسي في سورية ، فأجبرت بريطانيا الأمير عبدالله وهددته بعدم تقديم المساعدة لهؤلاء المجاهدين و تسليم فرنسا المطلوبين منهم، فقبل الأمير عبد الله بشروط بريطانيا، وذلك حتى ينقذ عرشه من السقوط ، كما فرضت بريطانيا عليه سيطرة ضباط بريطانيين على القوات العسكرية في البلاد، ويجب أن يطلعها على كل ما يجري في مجلس الوزراء من مناقشات وقرارات ، وأن لا يسمح بتنفيذ أي قرار يضر بمصالح بريطانيا أو يتعارض مع سياستها في المنطقة.[13]

## _المعاهدة الأردنية البريطانية 1928

وقعت الحكومة البريطانية وحكومة إمارة شرق الأردن في 20 شباط عام 1928م على اتفاقية لتنظيم العلاقة بينهم في القدس ، وقد حفظت مواد هذه الاتفاقية لبريطانيا سيطرتها الكاملة على الإمارة الجديدة ، سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية ، كما سمحت هذه الاتفاقية للقوات العسكرية البريطانية بالاستمرار في احتلال البلاد ، في مقابل قيام الحكومة البريطانية بإمداد حكومة شرق الأردن بالإعانات المالية.[14]

ولم يكن الأمير عبد الله بن الحسين سوى أداة تعمل على تطبيق الأوامر البريطانية وكذلك الحفاظ على سلامة قواتها، وفي 16 نيسان 1928 نشر القانون الأساسي وكان أول دستور لإمارة شرق الأردن وهو من إعداد البريطانيين ، لذلك كان الأمير عبد الله و حكومته ملزمين أن يوافقوا عليه دون اعتراض على أي من بنوده، و أهم ما جاء فيه:

1. وضع الأسس الأولى للمؤسسات الدستورية في البلاد ، و أن تكون عمان عاصمة الإمارة. إن السلطات التشريعية و الإدارية مخولة عبد الله ابن الحسين وورثته من بعده و أن ولاية العهد في الذكور من سلالته، وفقاً لقانون الوراثة الخاص ، وتشكيل مجلس تشريعي يناصر عملية التشريع إلى جانب الأمير.

---

**[10] - هربرت صموئيل (1870- 1963) : سياسي بريطاني يهودي، وهو أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين، شجع على بيع الأراضي لليهود . ابراهيم (جميل)، عيسى (صلاح) ، صك المؤامرة وعد بلفور 2|11|1917م ، دار الفتى العربي ، القاهرة 1991م ، ص50.**

**[11] - عبد الرحيم (عبد الرحيم) ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ، ط8 ، 2002م ، ص381 .**

**[12] - عبدالله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، ص 180. وايضاً king of Jordan, Cambridge university press. P.86- 87. Mary C.wilson: king Abdullah, Britain and them a**

**[13] - المحافظة (علي) ، العلاقات الأردنية- البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة(1921- 1957) ، دار النهار للنشر، بيروت ، 1973م ، ص75.**

**[14] - أنيس (محمد) ، حراز(رجب) ، يقظة العرب وكفاحهم في سبيل التحرر والوحدة ، ضمن دراسات في المجتمع العربي لمجموعة من أساتذة كليتي الآداب والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط1، 1961م ، ص 122.**

2. أن يتكون المجلس التشريعي من ممثلين منتخبين ؛ وفقاً لقانون الانتخاب و رئيس الوزراء و أعضاء مجلس الوزراء ؛ بحيث يصبح أعضاء المجلس التشريعي 16 عضواً وتمتد صلاحيات المجلس إلى جانب عملية التشريع بحيث تشمل الشؤون المالية والسياسية .

3. السلطة التنفيذية و تتكون من مؤسستين الأولى مؤسسة الإمارة (الأمير) ، و الثانية المجلس التنفيذي، فجميع الصلاحيات للأمير و ليس للمجلس التنفيذي إلا الشورى ويتألف من خمسة أعضاء يعينهم الأمير.

4. السلطة القضائية وقد طرح القانون الأساسي ثلاثة أنواع من المحاكم: المحاكم الدينية، المحاكم المدنية، المحاكم الخاصة ، كما أن هناك ديوانٌ يعرف (بالديوان الخاص) الذي يتألف من وزير العدل و موظفين كبيرين يختارهما المجلس التنفيذي.[15]

على هذا الأساس تم إنشاء إمارة شرق الأردن و اعترف باستقلالها ، ولكن تحت هيمنة السلطة البريطانية، وبدأت الاستعدادات لانتخاب مجلس تشريعي مهمته المصادقة على هذه المعاهدة ، و قد أرغمت سلطة شرق الأردن المخاتير على الاشتراك في الانتخابات و دفعت عشائرهم على التسجيل للمشاركة بها، و فرضت رقابة على حزب الشعب المعارض ، كما فرضت الحكومة عقوبات كبيرة على المواطنين في أي مكان تقوم فيه مظاهرات ضد الحكومة الأردنية أو الدولة البريطانية المنتدبة.[16]

وفي يوم 2 نيسان 1929م باشر المجلس التشريعي الأول أعماله للنظر في المعاهدة الأردنية البريطانية ، و استمر في دراستها و مناقشتها مدة شهرين ، فقد كان أغلب اعضاء المجلس معارضين لها ، وعلى الرغم من ذلك صادق عليها المجلس في 4 حزيران 1929م ، فقد غيرت الحكومة عمر الناخب من 19 سنة إلى 18 سنة بهدف الوصول إلى أعداد كافية لتشكيل مجلس تشريعي ؛ لكي يصادق على المعاهدة ، التي كان يعارضها الشعب الأردني.[17]

أما المجلس التشريعي الثاني الذي تألف في 22 شباط 1931م بناءً على استقالة رئيس الحكومة حسن خالد أبو الهدى[18]، فقد طالب المجلس الثاني الذي فاز به رموز المعارضة في الإمارة برئاسة حسين الطراونة[19] بتعديل المعاهدة البريطانية وإشراك أبناء البلاد الأصليين في الإدارة ، كما طالب بمناقشة الوجود الصهيوني الذي أخذ يتزايد في شرق الأردن ، في حين كان المجلس الثالث من المجالس التي تسير وفق رغبة السلطة وتبرر أعمالها بخلاف المجلسين السابقين ، ومن أهم القضايا التي صادق عليها هذا المجلس: قانون الدفاع الذي وضعت بنوده سلطات الانتداب البريطاني ، مما أثار استياء المعارضة من الحكومة والمجلس.[20]

إن استمرار الشعب في إمارة شرق الأردن في كفاحه ضد المعاهدة البريطانية أجبرها على تلبية مطالب الشعب الأردني عام 1934م ، من خلال ابرام اتفاق مكمل للمعاهدة يكون للأمير الحق في تعيين ممثلين قنصليين لإمارته لدى الدول

**[15] - المحافظة ، العلاقات الأردنية- البريطانية ، ص 74- 75.**

**[16] - الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية ، طبع بمطبعة دار الأيتام الإسلامية ، القدس ، الملحق رقم 5 ، ص 109- 110.**

**[17] - ملكون (جبران) ، جلالة الملك عبدالله المعظم واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية ، دار الأخبار- مطبعة الشعب ، بغداد، 1947م، ص 63- 64.**

**[18] - حسن خالد بن محمد أبو الهدى (1872- 1936م) : أول من أطلق عليه لقب رئيس الوزراء ، ثم قدم استقالته بسبب رفض المجلس التشريعي النظر بقانون الميزانية الذي أقره. عبدالله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، ص 175- 181.**

**[19] - حسين الطراونة : رئيس اللجنة التنفيذية الأردنية ، كان يدعو إلى الوحدة والاستقلال بين البلاد العربية، اختير رئيساً للمؤتمر الوطني الأول المنعقد في عمان 1928م ، ثم رئيساً للجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر ، منحه الأمير عبدالله رتبة الباشوية ، توفي في أواخر الثلاثينات . دروزة (محمد عزة) ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، تاريخ ومذكرات وتعليقات ، ج1، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، 1959م ، ص833.**

**[20] - محافظة (علي) ، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة 1916- 1946م ، ج1، مركز الكتب الأردني، عمان ، ط1، 1990م ، ص 180- 183.**

العربية ، ولكنه أبقى الجيش تحت السيطرة البريطانية ، ومنح الأردن معونة مالية تسمح لبريطانيا بالتدخل في شؤون الأردن.[21]

ونتيجة لظهور المعارضة الشعبية في إمارة شرق الأردن بشكل كبير ضد السياسة الاستعمارية البريطانية تم تعديل معاهدة عام 1928م في عام 1934م ، فقد حصلت إمارة شرق الأردن بموجبها على شيء صغير من مظاهر السيادة ، ولكن الشعب الأردني لم يكن راضياً عن هذه التعديلات على معاهدة عام 1928م ، وفي عام 1936م اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى ، مما أجبر بريطانيا على محاباة الشعب العربي ، وخاصة في فلسطين والدول المجاورة لها ، وظهرت هذه المحاباة بسبب خوف بريطانيا من أن يثور الشعب الأردني عليها ويهاجم القوات البريطانية في شرق الأردن ، أو أن يقوم الأردنيون بمساعدة الثورة الفلسطينية بالمال والسلاح والرجال ، واستغل المجلس التنفيذي هذه الظروف وطالب بتعديل اتفاقيتي عام 1928م و1934م مع بريطانيا وقدم مذكرة للأمير عبدالله يشرح له فيها مطالب المجلس لتعديل هاتين الاتفاقيتين ، وبدوره الأمير قام بإحالة المذكرة إلى المسؤولين البريطانيين لكن الرد جاء متأخراً وذلك أثناء انعقاد مؤتمر لندن في عام 1939م ، حيث اضطرت بريطانيا لتعديل بعض مواد اتفاقية 1928م ولكن لمصلحة شرق الأردن وليس لمصلحتها ، وقد قامت بإعلان هذه التعديلات في بيان صادر عن الحكومة البريطانية في 16 أيار 1939م وأهم ما جاء فيه:

1- تغيير اسم المجلس التنفيذي إلى مجلس الوزراء ، ويكون مسؤولاً أمام أمير البلاد عبدالله بن الحسين.

2- السماح لحكومة شرق الأردن تعيين قناصل لها في بعض الدول العربية المجاورة.

3- حذف الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من اتفاقية 1928م والتي لا تسمح للأمير بإنشاء أو الاحتفاظ بأي قوات عسكرية دون موافقة بريطانيا.

4- تحرير المالية والإدارة الأردنية من رقابة المعتمد البريطاني في عمان ، مع استمرار بريطانيا في فرض رقابة عامة على جميع شؤون الحكومة الأردنية بموجب المادة الخامسة من اتفاقية 1928م، إلا أن هذه الرقابة سوف تخف شكلياً فقط ، مع الاحتفاظ بالحقوق الأساسية التي تتمتع بها الدولة المنتدبة.[22]

- **دور الأحزاب السياسية في إمارة شرق الأردن:**

نشأت مع بداية إمارة شرق الأردن الأحزاب السياسية ، والتي اهتمت بمختلف قضايا الشعب الأردني ، وعبرت عن تطلعات هذا الشعب لحياة ديمقراطية كريمة، ولكن ما كان يعيبها هو التنافس بين العشائر وغلبة الطابع القبلي عليها ، لذلك كانت هذه الأحزاب تضم الوجهاء والأعيان ورؤساء العشائر ، ومن أهم سمات الأحزاب السياسية التي تشكلت في شرق الأردن بالإضافة لطابعها العشائري أنها لم تستمر لفترة طويلة ، فقد كان حزب اللجنة التنفيذية أطولها عمراً (1929-1936م) ، ولم تكن تستند إلى حركة اجتماعية محددة المطالب ، ولذلك لم تضع برنامج سياسي واقتصادي واضح المعالم ، وهذا ما أفقدها أهميتها ودورها ؛ لأنها بقيت تجمعات شخصية تخضع للعلاقة بين أعضائها مما جعلها عرضة للانهيار السريع ، وكان حزب الاستقلال العربي من أوائل الأحزاب التي تشكلت في إمارة شرق الأردن ، والذي كان لأفراده دور في الثورة العربية الكبرى ضد الدولة العثمانية ، وكذلك حزب العهد العربي الذي دعا إلى استقلال البلاد العربية بقيادة الشريف حسين ، وحزب التضامن الأردني والذي كان أعضاؤه من شيوخ القبائل والأعيان وعمل على مواجهة الأزمة الاقتصادية في الأردن والتي تسبب بها الانتداب البريطاني.[23]

---

**[21] - خلة (كامل) ، التطورات السياسية للمملكة الأردنية الهاشمية ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، 1969، ص 45-47.**

**[22] - محافظة ، العلاقات الأردنية ، ص 80- 86.**

**[23] - المحافظة ، الفكر السياسي ، ج1، ص 68- 75 و106 .**

## الأوضاع الاقتصادية في شرق الأردن:

بعد انسحاب الدولة العثمانية من بلاد الشام ، وانفصال شرق الأردن عن سوريا ، وخضعت للانتداب البريطاني، تم تعيين اليهودي البريطاني هربرت صموئيل كأول مندوب سامي بريطاني على شرق الأردن ، وبعد إجراء دراسة لموقع إمارة شرق الأردن، وأنها تقع على أرض شبه صحراوية ومياهها قليلة، لذلك قررت بريطانيا استغلال مياه نهر الأردن الذي يعتبر الشريان الرئيسي الذي يمد الأردن بالماء ، ومن يسيطر على النهر يستطيع السيطرة على الحياة الاقتصادية في إمارة شرق الأردن.

نتيجة لذلك منح هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني لشرق الأردن للمهندس اليهودي روتنبرغ امتياز الاستفادة من مياه نهر الأردن وحوضه ، ونهر اليرموك وجميع فروعه في 21 أيلول 1921م ، لتحقيق مشروع روتنبرغ، وسمح له هذا الامتياز أن يبني المحطات الكهربائية التي يحتاجها ، كما منح الحق في تغيير مجرى نهر اليرموك وروافده إلى بحيرة طبرية ، وأن يتملك ما يشاء من الأراضي ويقيم عليها الأبنية التي يحتاجها لتحقيق مشروعه.[24]

تمكن روتنبرغ نتيجة لهذا الامتياز من الاستيلاء على ستة آلاف دونم ، لبناء مصنع في منطقة التقاء نهر الزرقاء بنهر الأردن ، وهذه المنطقة تعتبر من أخصب أراضي الأردن، وقامت الشركة ببيع قسم من هذه الأراضي لليهود ، كما أنها منعت الأهالي بالاستفادة من المياه حتى للري إلا بعد الحصول من الشركة نفسها على ترخيص بذلك ، وكان مشروع الشركة يقوم على بناء محطات توليد ومراكز لتوزيع الطاقة الكهربائية في شرق الأردن ، والأرباح التي تجنى توزع بين الشركة وحكومة الانتداب البريطاني مناصفة من دون الشعب الأردني.[25]

عارض الشعب الأردني هذا المشروع بشدة ، وذلك لأنه كان يحرم على أي شخص أردني مهما كانت صفته دخول أراضي الشركة إلا بعد الحصول على موافقة المندوب البريطاني ، فقد اعتبره الشعب الأردني مشروعاً لاستيطان اليهود في منطقة حوض الأردن ، مما دفع أعضاء المجلس التشريعي الأردني للمطالبة بمحاكمة كل من له صلة بهذا المشروع ومعاقبته.[26]

كان عمل سكان شرق الأردن بالأساس الزراعة وتربية الثروة الحيوانية ، فهي تستخدم الحيوانات لحراثة الأرض ونقل المحاصيل الزراعية ، فقد اعتمد الاقتصاد أولاً على الثروة الحيوانية وخاصة تجارة الجمال بسبب طبيعتها الصحراوية ، فقد كانت إمارة شرق الأردن سوق لتجارة وبيع الجمال إلى الدول المجاورة وخاصة مصر وفلسطين.[27]

كانت زراعة الحبوب والخضراوات تأتي في المرتبة الثانية في دخل البلاد بعد الثروة الحيوانية ، وقد تركزت زراعتها في منطقة حوض نهر الأردن ، فقد كانت إمارة شرق الأردن تصدر الحبوب إلى سوريا وفلسطين والحجاز ونجد.[28]

عملت الحكومة الأردنية إلى تطوير الزراعة فقامت بإنشاء مصرف زراعي في 17 نيسان 1922م ، وذلك لمنح الفلاحين قروضاً لزيادة المشاريع الزراعية في أراضيهم وتطويرها ، كما شكلت في عام 1924م أول لجنة اقتصادية عليا لمتابعة وتطوير الاقتصاد في الامارة ، كما أقيم عام 1925م في عمان أول معرض زراعي صناعي ، مما أدى إلى تحسن الانتاج الزراعي الذي بدأ بالنمو بعد أن قامت الحكومة في شرق الأردن بتحديد الأراضي ومسحها وتثمينها عام 1930م ، فقد بدأ الفلاحون بالاهتمام بأراضيهم وزراعتها بالأشجار المثمرة بعد أن تم فرزها وشعر أنها ملكه وذلك

**[24] - زعيتر (أكرم) ، القضية الفلسطينية ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ط3 ، 1986م ، ص 69.**
**[25] - الموسوعة الفلسطينية ، ج1، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، دمشق ، ط1، 1984م ، ص144.**
**[26] - خريسات ، ص 105.**
**[27] - صيام (يوسف) ، تطور وسائط النقل في الأردن 1900- 1988م ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، عمان، 1993، ص 14.**
**[28] - موسى (سليمان) ، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (1921- 1946م) ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، عمان ، ط1، 1990م ، ص 21.**

ما بين عامي 1935– 1940م ، وزاد اهتمامه عندما أحس المواطن الأردني بأن عائدات الأرض سوف تعود عليه بالفائدة المادية لتحسين وتطوير وضعه المعيشي .[29]

من التحديات التي تعرضت لها الزراعة في إمارة شرق الأردن ارتفاع درجات الحرارة واختلاف تساقط الأمطار، وكذلك الاعتداءات المتكررة للقبائل البدوية على أراضي الفلاحين لسرقة محاصيلهم ، وأيضاً الضرائب الكبيرة التي فرضتها سلطات الانتداب على سكان شرق الأردن ، والطريقة المخزية التي تجبى بها هذه الضرائب فقد كان ضباط بريطانيون يشرفون على تحصيل الضرائب ، وكل من لا يستطيع الدفع تصادر مواشيه وكل ما يملك حتى يسدد قيمة الضرائب المفروضة عليهم.[30]

أما عن الصناعة فقد كانت الصناعة محلية مخصصة للاستهلاك المحلي واعتمدت على المواد الأولية المتوفرة في شرق الأردن ، ومن أهم الصناعات صناعة المواد الغذائية ، التي تقوم على طحن الحبوب وعصر الزيوت مثل زيت الزيتون والسمسم، وصناعة تجفيف الفواكه.[31]

أما بالنسبة للتجارة فقد كان اقليم شرق الأردن ممراً مهماً للقوافل التجارية بين بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية منذ القديم ، وفي عهد الإمارة كانت التجارة متركزة في أيدي التجار السوريين والفلسطينيين في ظل الانتداب البريطاني ، فقد تركزت على استيراد بعض الحاجيات البسيطة من فلسطين والعراق وسوريا ومصر وأحياناً من بعض الدول الأوروبية.[32]

لقد عملت سلطات الانتداب البريطانية على فتح أبواب التجارة الخارجية في إمارة شرق الأردن ، مما أدى لنقص الغذاء في الامارة ، وكان يتم تعويضه من الواردات الغذائية ، وحاول الانتداب البريطاني وضع حواجز جمركية بين سوريا والأردن وفلسطين بالاتفاق بين الانتدابين البريطاني والفرنسي للحصول على عائدات منها ، ولكن احتجاجات التجار في بلاد الشام على هذه الحواجز الجمركية أجبر الانتداب على إلغائها ، لأنها تسببت في ضعف الحالة الاقتصادية في بلاد الشام بشكل عام ، وحل محله اتفاق نص على إزالة الرسوم الجمركية بين سوريا وفلسطين وشرق الأردن عن المنتجات والصناعات ، باعتبار أن فلسطين وشرق الأردن كانتا أهم مركز تصدر إليه البضائع السورية في ذلك الوقت.[33]

لقد كانت معظم واردات الأردن تأتي من ميناء حيفا[34]، وكانت فلسطين هي المنفذ الوحيد لتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية لإمارة شرق الأردن ، حيث بلغت الصادرات الأردنية ستة آلاف جنيه فلسطيني بين عامي 1935– 1936م ، كما بلغت صادرات شرق الأردن من الحبوب إلى فلسطين بين 15 إلى 20 ألف طن بين عامي 1932– 1937م ، فقد ارتفعت هذه الصادرات عام 1941م إلى 285 ألف جنيه فلسطيني ، لقد كان الميزان التجاري لشرق الأردن غير مستقر ، لأن معظم الصادرات كانت من المنتجات الزراعية ، والانتاج غير مستقر حسب العوامل المناخية.[35]

**[29] - الشرع (منذر) ، تطور التجارة الخارجية في الأردن 1921- 1991م ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، عمان، 1993م ، ص 7- 8.**

**[30] - الطراونة (محمد) ، البخيت (محمد) ، منطقة البلقاء والكرك ومعان (1864- 1918) ، منشورات لجنة تاريخ الأدب ، عمان ، 1993م ، ص 41.**

**[31] - الشرع ، تطور التجارة ، ص 8.**

**[32] - الطراونة ، البخيت ، منطقة البلقاء ، ص 46.**

**[33] - الشهابي (مصطفى) ، محاضرات في الاستعمارج2، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، 1956م، ص192.**

**[34] - حيفا ، مرفأ في فلسطين المحتلة من أكبر مدنها على ساحل البحر المتوسط ، وهي ميناؤها الرئيسي تقع بسفح جبل الكرمل، وهي مدينة صناعية وثقافية مهمة . المنجد في الأعلام، دار المشرق، بيروت، ط2، 1997م، ص227.**

**[35] - أبو دية ، صفحات مطوية ، ص 309.**

لقد عمل الانتداب البريطاني على تقوية العلاقات الاقتصادية بين فلسطين وشرق الأردن لأن المنطقتان خاضعتان لانتدابه عليهما ، حتى يكون له نصيب الأسد من هذا التبادل التجاري ويكون خاضعاً لمراقبته سواء أكان تجارياً أو مادياً.[36]

كانت منطقة شرق الأردن فقيرة في مواردها الطبيعية ، لذلك اتفق الأمير عبدالله بن الحسين مع تشرشل على تقديم مساعدة مالية فورية للإدارة الأردنية لمساعدتها، وبالفعل أعطي الأمير عبد الله مساعدة قيمتها180 ألف جنيه استرليني، يخصص منها 120000جنيه استرليني؛ لإنشاء جيش عربي لحفظ الأمن في إمارة شرق الأردن ، ولحفظ المصالح البريطانية في المنطقة ، لقد عملت هذه المساعدات المالية خلال فترة الانتداب على الضغط وابتزاز الشعب الأردني ، حتى لا يستطيع تحقيق رغبته في التحرر والاستقلال من نير الانتداب البريطاني.[37]

استمرت سلطات الانتداب البريطاني في منح المساعدات المالية للحكومة الأردنية حتى قيام الحرب العالمية الثانية؛ فقد بلغت ثلث الدخل السنوي لإمارة شرق الأردن ، وهذا ما مكن بريطانيا من فرض سيطرتها على جميع الأمور المالية والعسكرية والإدارية على إمارة شرق الأردن، ومثالاً على ذلك منع المعتمد البريطاني هنري كوكس[38] رئيس الحكومة في إمارة شرق الأردن رشيد طليع[39] من زيادة رواتب الموظفين في الدولة دون موافقته ، مما دفع الحكومة إلى الاستقالة.[40]

لقد كانت هذه المعونات البريطانية تصرف على الموظفين البريطانيين ، والتجهيزات العسكرية والمؤسسات التنصيرية والاستخبارات العامة ، فهي كانت تتجسس على كل ما يخص إمارة شرق الأردن ، حتى على البدو في الصحراء ؛ لكي لا يثوروا ضد قواتها، فالإعانة المالية كانت تصرف عليهم ، عن طريق نهب خيرات البلاد ومياهه وقوت سكانه.[41]

أما بالنسبة للنقود فقد توقف التعامل بالليرة العثمانية بعد دخول الانتداب البريطاني لشرق الأردن وحل محلها الجنيه المصري والجنيه الإسترليني الذهبي ، واستمر التعامل بهما حتى عام 1927م ، فقد قررت السلطات البريطانية ايجاد وحدة نقدية خاصة للتعامل المالي في كل من فلسطين وشرق الأردن ، فأوجدت الجنيه الفلسطيني و قيمته تعادل الجنيه الإسترليني ، وكان يتولى إصداره مجلس النقد الفلسطيني أصبح هو العملة المتداولة في شرق الأردن من عام 1927 حتى عام 1950م ، وبعد استقلال الأردن عام 1946م ، وأصدرت الحكومة الأردنية الدينار الأردني كوحدة نقد وطنية منذ العام 1950م ، لذلك تم تشكيل مجلس النقد الأردني في لندن وأصبح هو السلطة الوحيدة المخولة إصدار أوراق النقد الأردنية ، وتوقف استعمال الجنيه الفلسطيني ، واستبدلت العملة الفلسطينية على أساس أن كل دينار أردني يعادل جنيهاً فلسطينياً.[42]

---

**[36] - عبد الغني (عبد الرحمن) ، ألمانيا النازية وفلسطين 1933- 1945م ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ط1، 1995م، ص 216.**

**[37] - محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية ، ص 49- 50.**

**[38] - هنري كوكس : حل محل جون فيلبي في 1 نيسان 1924م ، واستمر كوكس في هذا المنصب حتى آذار 1939م . محافظة، الفكر السياسي ، ص 212- 213.**

**[39] - رشيد طليع : (1877- 1926) درزي لبناني ، تنقل في عدد من الوظائف الإدارية في بلاد الشام أيام الدولة العثمانية ، ولما استولى الفرنسيون على سوريا حكم عليه بالإعدام غيابياً ، دعاه الأمير عبدالله بن الحسين إلى شرق الأردن ، وأصبح من مؤسسي الحكومة ورئيسها سنة 1922م . الزركلي (خير الدين) ، الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ج3 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط12، 1997م ، ص24.**

**[40] - محافظة ، الفكر السياسي ، ج1، ص 183.**

**[41] - محافظة ، الفكر السياسي ، ص 183- 184.**

**[42] - النابلسي (محمد) ، التطور التاريخي للجهاز الصرفي والمالي في الأردن ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، عمان، 1994م، ص21.**

وبالنسبة للتعاملات المصرفية فإن إمارة شرق الأردن لم تعرف وجود المؤسسات المصرفية ، فقد اقتصر وجود المصارف في إمارة شرق الأردن على المصرف الزراعي في السلط[43] والكرك[44] وإربد ، وكان عمله مقتصراً على تقديم القروض الزراعية وتحصيل الديون ، كما وقعت في عام 1925م اتفاقية بين الحكومة الأردنية والبنك العثماني وهو مصرف بريطاني ، حيث فرض هذا المصرف على الحكومة الأردنية عدم التعامل إلا معه ، فقد أصبح هذا البنك هو الوكيل المالي لحكومة شرق الأردن ؛ والسبب في ذلك عدم وجود مؤسسة مصرفية وطنية للقيام بهذه المهمة، وعد البنك العثماني المؤسسة المصرفية الوحيدة التي تعمل في شرق الأردن حتى عام 1934م ، حتى بدأ البنك العربي الذي تم إنشاؤه في القدس عام 1930م على فتح فرع له في عمان عام 1934م ، ثم فرع آخر في اربد عام 1943م.[45]

لقد أثرت سيطرة الانتداب البريطاني على الموارد المالية في إمارة شرق الأردن ، فقد كانت هدف بريطانيا تقوم بمنح إمارة شرق الأردن معونات مالية ، على أساس أن تحافظ الحكومة الأردنية على المصالح البريطانية في المنطقة فقط.

## النتائج والمناقشة:

إن دراسة كيفية إنشاء إمارة شرق الأردن من قبل الانتداب البريطاني وتشكيل مؤسساته ودعم الأمير عبد الله بن الحسين يؤدي بنا إلى النتائج التالية:

من الناحية السياسية: أخضعت بريطانيا إمارة شرق الأردن إلى سلطتها سياسياً وإدارياً ، وفصلتها عن واقعها العربي التي كانت جزأً متمماً له ، ورسمت للإمارة حدوداً لفصلها عن سوريا وفلسطين ، ومنع التواصل معهما دون استشارة البريطانيين، كما منعت الشعب الأردني من تقديم الدعم والمعونة للثائرين في سوريا خلال الثورة السورية الكبرى ، وهذا يدل على تعاون الاستعمارين البريطاني والفرنسي ضد مصالح العرب ، وعقدت بريطانيا اتفاقيات مع الحكومة الأردنية لتحقيق مصالحها ومصالح الصهاينة فقد ساعدتهم في الاستيلاء على أراضي في إمارة شرق الأردن.

أما اقتصادياً : فقد سيطر الانتداب البريطاني على مقومات الإمارة الاقتصادية من زراعة وري وصناعة وتجارة وضرائب ونقد ومصارف ، ومنحت اليهود امتيازات في أراضي ومياه الأردن، وفرضت العملة الفلسطينية وكبلت الإمارة بالمعونات المالية والتي كانت تصرف لخدمة مصالح الانتداب وليس لتطوير حياة الشعب الأردني ورفاهيته وتطوير بلده.

## الخاتمة:

إن دراسة أوضاع إمارة شرق الأردن سياسياً واقتصادياً يظهر مدى ارتباط الاستعمار بمشاريعه في السيطرة على البلاد العربية ومقدراتها لتحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية على حساب الشعوب العربية، فبدلاً من تقاسم الدول الاستعمارية للدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، عملوا على تقاسم أراضي الدول العربية التي ساعدتهم في القضاء على حكم الدولة العثمانية ، فبدلاً من تحقيق أحلام العرب في الحرية والاستقلال في بلادهم فرضت عليهم الانتداب ، فإقامة إمارة شرق الأردن كان الغرض منه إرضاء الأمير عبدالله بن الحسين وإبعاده عن فكرة مقارعة الانتداب الفرنسي في سوريا.

## مصادر ومراجع البحث:

## المراجع العربية:

**[43] - السلط : مدينة في الأردن وهي قاعدة محافظة البلقاء ، عبارة عن كتلة صخرية تمتد بين وادي الموجب ونهر الزرقاء. المنجد في الأعلام ، ص 305.**

**[44] - الكرك : مدينة أردنية تقع شرق البحر الميت ، مركز حربي تنازع عليه الصليبيون مع صلاح الدين الأيوبي . المنجد في الأعلام ، ص460.**

**[45] - النابلسي ، التطور التاريخي ، ص 20- 21.**

1– بن الحسين (عبد الله ) ، *الآثار الكاملة للملك عبدالله حقبة من تاريخ الأردن*، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط2، 1979م.

2– أبو دية (سعد)، *صفحات مطوية من تاريخ الأردن، البنك الأهلي الأردني*، عمان، ط1، 1998م.

3– خريسات (محمد)، *الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسات في الموقف الشعبي الأردني 1918– 1939*، الجامعة الأردنية، عمان، 1992م.

4– عطية الله (أحمد)، *القاموس السياسي*، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، د ت.

5– غنيمي (رأفت) ، *التاريخ المعاصر للأمة العربية الاسلامية* ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 1992م.

6– الشوفاني (إلياس)، *الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط3، 2003م.

7– منسي (محمود صالح) ، *الشرق العربي المعاصر (الهلال الخصيب)* ، مكتبة الاسكندرية ، ط2، 1990م.

8 – ابراهيم (جميل عطية)، عيسى (صلاح)، *صك المؤامرة وعد بلفور 2/11/1917، دار الفتى العربي*، القاهرة 1991م.

9– عبد الرحيم (عبد الرحيم)، *تاريخ العرب الحديث والمعاصر*، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط8، 2002م.

10 – المحافظة (علي)، *العلاقات الأردنية– البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة(1921– 1957)*، دار النهار للنشر، بيروت، 1973م.

11 – أنيس (محمد)، حراز(رجب)، *يقظة العرب وكفاحهم في سبيل التحرر والوحدة*، ضمن دراسات في المجتمع العربي لمجموعة من أساتذة كليتي الآداب والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1961م.

12 – *الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية، طبع بمطبعة دار الأيتام الإسلامية*، القدس، الملحق رقم 5.

13 – ملكون (جبران)، *جلالة الملك عبدالله المعظم واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية*، دار الأخبار– مطبعة الشعب، بغداد، 1947م.

14 – دروزة (محمد عزة)، *القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، تاريخ ومذكرات وتعليقات*، ج1، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1959م.

15– محافظة (علي)، *الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة 1916– 1946م*، ج1، مركز الكتب الأردني، عمان، ط1، 1990م.

16– خلة (كامل)، *التطورات السياسية للمملكة الأردنية الهاشمية، جامعة القاهرة، كلية الآداب*، 1969م.

17– زعيتر (أكرم)، *القضية الفلسطينية*، دار الجليل للنشر، عمان، ط3، 1986م.

18– *الموسوعة الفلسطينية*، ج1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ط1، 1984م.

19– صيام (يوسف)، *تطور وسائط النقل في الأردن 1900– 1988م*، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1993م.

20– موسى (سليمان)، *إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن(1921– 1946م)*، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ط1، 1990م.

21- الشرع (منذر)، *تطور التجارة الخارجية في الأردن 1921- 1991م*، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1993م.

22- الطراونة(محمد)، محمد البخيت، *منطقة البلقاء والكرك ومعان(1864- 1918)*، منشورات لجنة تاريخ الأدب، عمان، 1993م.

23- الشهابي (مصطفى)، *محاضرات في الاستعمار،ج2*، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1956م.

24- *المنجد في الأعلام*، دار المشرق، بيروت، ط2، 1997م.

25- عبد الغني (عبد الرحمن)، *ألمانيا النازية وفلسطين 1933- 1945م*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1995م.

26- الزركلي (خير الدين)، *الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج3*، دار العلم للملايين، بيروت، ط12، 1997م.

27- النابلسي (محمد)، *التطور التاريخي للجهاز الصرفي والمالي في الأردن*، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1994م.

**المراجع الأجنبية:**

1-WILSON.M.C, king Abdullah, *Britain and them a king of Jordan*, Cambridge university press..

2-DE MADRAZO.M , palestina, *madio siglo acordes historicos (1913- 1958)*, Editora nacional, Madrid,1964.

3-LENCOWSKI.G , *the middle east in world affairs* , London , 1956 , p 371.